



## قطر تحرض اليسار الأميركي على ترامب

7ص



## لبنان يواجه مخاوف إفلاسه

11ص



## أردوغان يستنجد ببوتين بعد حصار قواته في سوريا

2ص

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

السبت 2019/08/24

23 ذو الحجة 1440

السنة 42 العدد 11446

Saturday 24/08/2019

42nd Year, Issue 11446

# الشاهد يُربك حسابات النهضة بتخليه عن رئاسة الحكومة مؤقتا

مخططات له للاستفادة من منصبه كرئيس حكومة وتوظيف أجهزة الدولة لصالح حملته الانتخابية، حيث لم يتردد في تأكيد حرصه على أن تجري الانتخابات الرئاسية المرتقبة "في ظروف مثالية، وتعطي تونس صورة راقية للعالم".

كما تعهد في نفس الوقت بأنه سيعمل على أن تكون المنافسة خلال هذا السباق الرئاسي نزيهة بينه وبين بقية المرشحين، "ليكون الجميع على قدم المساواة في سياق المحافظة على حياد الإدارة".

واعتبر مراقبون أن هذه الخطوة وما رافقها من تأكيدات وتعهدات من شأنها إشاعة مناخ إيجابي، عبر عنه المرشح عبدالكريم الزبيدي الذي سارع إلى الترحيب بها، ولكنها قد تحرج في نفس الوقت بعض الأحزاب التي دفعت بمرشحين لها لخوض هذا السباق الرئاسي، وخاصة منها حركة النهضة الإسلامية.

ولم يصدر إلى غاية الآن أي موقف من مسؤولي هذه الحركة المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين، حيث التزم الجميع الصمت، ما يؤكد دخولهم في حالة من الحرج والارتباك، على اعتبار أن مرشحها للاستحقاق الرئاسي، نائب رئيس النهضة عبدالفتاح مورو، يرأس حاليا البرلمان بصفة مؤقتة.

وكان مورو رفض دعوة إلى الاستقالة من منصبه، واعتبر أن "قيامه بمهامه لا يتعارض مع ترشحه للرئاسة"، ما يعني أن هذا الإجراء سيسبب تواصل خلال الأيام القادمة، لاسيما وأن الورقة الأولى التي رجم بها الشاهد، أي إعلانه التخلي عن منصبه الثانية الفرنسية، أخرجت كثيرا قادة هذه الحركة، وخاصة رئيسها راشد الغنوشي.

وعلى وقع هذا الحرج الذي بدأ يتحول إلى ارتباك واضح يرجع المراقبون أن ترتفع حدته داخل صفوف حركة النهضة الإسلامية، يكون يوسف الشاهد قد نجح بهذه الورقة في رسم خطوط سباق التنافس الرئاسي وفقا لمعايير تأخذ في بعض حساباتها ما تقتضيه الظروف من مناورات قد تفتح المشهد أمام متغيرات كبيرة قبل الوصول إلى المحطة النهائية لهذا الاستحقاق الانتخابي.

آراء  
الشاهد والتفويض...  
قرار سياسي برائحة انتخابية

تونس - فاجأ رئيس الحكومة التونسية، يوسف الشاهد، بقرار وصفه بـ"الجرئ"، أعلن فيه التخلي مؤقتا عن رئاسة الحكومة، عبر تفويض صلاحياته إلى وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية، كمال مرجان، حتى يتفرغ لحملته الانتخابية، في مناح يضمن حياد الإدارة.

في وقت قرر قاض تونسي سجن نبيل القروي أحد أبرز المرشحين للرئاسة بتهمة غسل الأموال والتهرب الضريبي. وحرك هذا القرار الذي اندرج في سياق سلة الأوراق التي بدأ الشاهد في ترتيبها استعدادا للدفع بها تباعا أثناء حملته الانتخابية للاستحقاق الرئاسي، المشهد السياسي الذي اهتزت أركانه على وقع، لاسيما وأنه يأتي بعد يومين فقط من إعلان التخلي عن جنسيته الفرنسية الذي أربك هو الآخر حسابات بعض الأحزاب المعنية بهذا الاستحقاق الانتخابي.

وأعلن الشاهد المرشح لخوض سباق الانتخابات الرئاسية المقبلة في منتصف الشهر القادم، تفويض صلاحياته كرئيس للحكومة، مؤقتا، إلى كمال مرجان، حيث قال في كلمة بها التفريغ التونسي الرسمي "الوطنية الأولى"، مساء الخميس، إنه اتخذ هذا القرار عن قناعة.

وكمال مرجان الذي فوضه يوسف الشاهد لتولي رئاسة الحكومة مؤقتا، هو آخر وزير خارجية في عهد الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، والأهم من مؤسسات الدولة المختلفة، مشيرة إلى أن "الشعب اليمني سيسجل في أنصع صفحات تاريخه الموقف القومي والأخوي المشرف الذي انتهجته دولة الإمارات العربية المتحدة، وستظل الأجيال اليمنية المتعاقبة محتفظة بهذا الجميل الذي لا ينكره إلا جاحد".

ودعا البيان القوى السياسية اليمنية إلى "تحكيم العقل وتغليب مصالح الشعب اليمني على المصالح الحزبية الضيقة وعدم التفريط بالشركاء الحقيقيين الذين لم يتخلوا عن اليمن في أشد مراحل محنته ولبوا نداء شعبنا وسخروا كل إمكانياتهم من أجل القضاء على الانقلاب الحوثي المدعوم إيرانيا، لافتا إلى أن افتتال الأزمات في هذه المرحلة الدقيقة مع الشركاء في التحالف العربي لا يخدم سوى المخطط الإيراني التدميري المتمثل في ميليشيات الحوثي الإرهابية.

ولفت الشاهد في كلمته التي تزامنت مع بث القناة التلفزيونية الخاصة "الصوار التونسي" لحوار مع وزير الدفاع المستقيل، عبدالكريم الزبيدي، الذي يعتبر من أبرز منافسي الشاهد في السباق الرئاسي، إلى أن هذا القرار يأتي أيضا "لغلق باب التاويلات حول استعمال أجهزة الدولة".

وينص الفصل 92 من الدستور في فقرته الأخيرة على أنه "يمكن لرئيس الحكومة أن يفوض بعض صلاحياته للوزراء، وإذا تعذر على رئيس الحكومة ممارسة مهامه بصفة وقتية، يفوض سلطاته إلى أحد الوزراء".

وسعى يوسف الشاهد في كلمته إلى تبديد الشكوك والريبة، وما رافقها من انتقادات، وحتى اتهامات بوجود

# معركة شبوة تحدد مصير علي محسن الأحمر

## الإصلاح يحشد كل إمكانياته العسكرية في شبوة ويرسل التعزيزات من مأرب



### ترقب معركة صعبة

العربية المتحدة بقيادة وشعبا ستظل محل إكبار الشعب اليمني قاطبة حيث امتزج الدم الإماراتي بالدم اليمني في سهول وجبال يمننا الغالي في معركة الدفاع عن الأمن القومي العربي ضد التمدد الإيراني".

وجددت القوات المشتركة في بيانها "التأكيد على أن ما تتعرض له دولة الإمارات العربية المتحدة من حملة مغرضة تهدف إلى تشويه دور دول التحالف بقيادة المملكة لا يعبر عن موقف الشعب اليمني وقواه الوطنية اللواقفة في متاريس الدفاع عن الجمهورية واستعادة مؤسسات الدولة المختلفة"، مشيرة إلى أن "الشعب اليمني سيسجل في أنصع صفحات تاريخه الموقف القومي والأخوي المشرف الذي انتهجته دولة الإمارات العربية المتحدة، وستظل الأجيال اليمنية المتعاقبة محتفظة بهذا الجميل الذي لا ينكره إلا جاحد".

ودعا البيان القوى السياسية اليمنية إلى "تحكيم العقل وتغليب مصالح الشعب اليمني على المصالح الحزبية الضيقة وعدم التفريط بالشركاء الحقيقيين الذين لم يتخلوا عن اليمن في أشد مراحل محنته ولبوا نداء شعبنا وسخروا كل إمكانياتهم من أجل القضاء على الانقلاب الحوثي المدعوم إيرانيا، لافتا إلى أن افتتال الأزمات في هذه المرحلة الدقيقة مع الشركاء في التحالف العربي لا يخدم سوى المخطط الإيراني التدميري المتمثل في ميليشيات الحوثي الإرهابية.

شهدتها محافظة شبوة، وقال الناطق باسم الحكومة راجح بادي في تصريح نشرته وكالة الأنباء اليمنية الرسمية، إن "قيادة القوات الإماراتية في لحاف بمحافظة شبوة (قامت) بتفجير الوضع العسكري ومحاولة اقتحام مدينة عتق عاصمة المحافظة، رغم الجهود الكبيرة للمملكة العربية السعودية لإنهاء الأزمة وإيقاف التصعيد العسكري".

ووصف مراقبون التصعيد الإعلامي الحوكسي ضد دولة الإمارات بالسياسة الممنهجة لإخفاء فشل وإخفاق الشرعية اليمنية في التعامل مع الأحداث، ومحاولة للتغذية على إفتشال حزب الإصلاح المسيطر على الشرعية لحوار جدة الذي دعت إليه الحكومة السعودية واستجاب المجلس الانتقالي من خلال إرسال وفده التفاوضي قبل أن يغادر بعد إصرار الحكومة الشرعية على عدم المشاركة في الحوار.

وفي موقف رافض لحملة التشويه التي تحاول النيل من دور الإمارات في التحالف العربي، أشاد بيان صادر عن قيادة القوات المشتركة بالساحل الغربي والتي تضم قوات العمالة والمقاومين الوطنية والجنوبية "بالدور الريادي والمحوري الذي لعبته وتلعبه دولة الإمارات العربية المتحدة في التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية لمواجهة التمدد الإيراني بالمنطقة المتمثل في ميليشيا الحوثي الإرهابية". وأشار البيان إلى أن "التضحيات الجسيمة التي اجترحتها دولة الإمارات

وأشارت المصادر إلى إلقاء نائب الرئيس اليمني علي محسن صالح الأحمر بكامل ثقله في معركة شبوة التي يعتقد أن حسم المجلس الانتقالي لها سيرجع كفة المطالبات بتحجيده سياسيا وتعيين نائب رئيس توافقي تجمع عليه كافة الأطراف والمكونات اليمنية التي تنظر إلى الأحمر كجزء من الأزمة اليمنية. واعتبر نائب رئيس المجلس الانتقالي هاني بن بريك المواجهات التي حدثت في شبوة، الخميس، نتيجة لدفاع قوات النخبة الشبوانية عن مواقعها، وقال بن بريك في تغريدة على تويتر "بينما وفد المجلس الانتقالي برئاسة عبدالروس الزبيدي في السعودية تلبية للدعوة الكريمة، يفعل من لا يريد للزيارة النجاح تحرشات بنقاط النخبة الشبوانية لتجد نفسها مضطرة إلى الدفاع عن نفسها. ونوجه دعوة عاجلة للتحالف بإرسال لجنة لتقصي الحقائق ومعرفة من المتسبب في تفجير الوضع هناك".

وفي المقابل، قالت وكالة الأنباء الرسمية التابعة للحكومة إن رئيس الوزراء اليمني معين عبدالملك أجرى، الجمعة، اتصالا هاتفيا بمحافظ شبوة محمد بن عديو "أطلع خلاله على تطورات الأوضاع الأمنية والعسكرية في شبوة عقب سيطرة قوات الجيش الوطني على مدينة عتق وتصديها لتمرد ما يسمى بالمجلس الانتقالي ومحاولته السيطرة على مدينة عتق".

وجددت الحكومة اليمنية اتهام الإمارات بالوقوف خلف المواجهات التي

عدن - نفت مصادر محلية في مدينة عتق (مركز محافظة شبوة) لـ"العرب" صحة الأنباء المتداولة في وسائل الإعلام عن حسم الوحدات العسكرية التابعة للسرعية سيطرتها على المدينة عقب المواجهات التي اندلعت الخميس مع قوات النخبة الشبوانية التابعة للحزام الأمني، على الرغم من أن قوات الإصلاح ونائب الرئيس علي محسن صالح الأحمر قد ألفت بنقلها كاملا في المعركة معتبرة إياها مواجهة مصيرية.

وفيما أشارت المصادر إلى صعوبة المعركة، إلا أنها أكدت بقاء كافة الوحدات العسكرية من الجانبين في مواقعها قبل اندلاع المواجهات، مشيرة إلى استمرار الطرفين في حشد القوات واستقدام التعزيزات.

ونوهت المصادر بفشل الجهود التي بذلتها وجهات قبلية واجتماعية لاحتواء التوتر والتوصل إلى اتفاق لتجنب شبوة امتدادات الصراع بين الانتقالي والحكومة الشرعية الذي بدأ في عدن ووصل إلى أبين، قبل أن ينتهي به المطاف في شبوة الغنية بالنفط والغاز والتي يعتبرها مراقبون معركة مصيرية في حرب السيطرة على جنوب اليمن بين تيار الرئيس عبدربه منصور هادي والمجلس الانتقالي الجنوبي الساعي لتمثيل الجنوب عسكريا وسياسيا. وفي تعليق على نتائج ودلالات اليوم الأول في المواجهة التي شهدتها شبوة، قال مصدر قبلي مقرب من الانتقالي طلب عدم ذكر اسمه "المعركة صعبة والإخوان جهزوا أنفسهم واعدوا العدة للمواجهة منذ وقت مبكر، ولكن قوات النخبة الشبوانية لم ترم بكل قلبها بعد وتحاول التقليل من الخسائر بين المدنيين".

ووفقا لمصادر مطلعة في الحكومة اليمنية، فإن الشرعية تراهن على شق صف التحالف العربي على خلفية التطورات الأخيرة، إضافة إلى الرهان العسكري على قلب نتائج المعركة في شبوة التي أكدت المصادر أن حزب الإصلاح استعد لها منذ وقت مبكر، وتواربت أنباء عن إرسال الإخوان تعزيزات عسكرية من مأرب إلى شبوة التي تعاني من حالة الاستقطاب حادة بين مكوناتها الاجتماعية، نظرا لدخول المال القطري والعماني على الخط من خلال تمويل تحركات أحمد مساعد حسين المسؤول عن تازيم الأوضاع في شبوة.



هاني بن بريك ندعو التحالف إلى إرسال لجنة لمعرفة المتسبب في تفجير شبوة

# السلطات القضائية البريطانية تقيّد أعمال بنك الريان القطري

## الإدارة المالية البريطانية تفرض على البنك القطري إيقاف فتح حسابات جديدة إلى حين اكتمال التحقيق

لندن - فرضت السلطات البريطانية قيودا جديدة على خدمات بنك الريان المملوك لقطر، في انتظار نتائج تحقيق هيئة الإدارة المالية البريطانية، بعد الوثائق التي كشفتها مصادر قضائية حول القيام بتمويله جمعيات ومنظمات مصنفة على لوائح الإرهاب وعمليات غسل أموال.

ويتواصل تحقيق هيئة الإدارة المالية البريطانية مع البنك المملوك لقطر الذي يعد من أكبر البنوك التي تقدم خدمات وفق الشريعة الإسلامية في المملكة المتحدة، منذ العام الماضي في انتظار إعلان نتائج التحقيق. ومنعت السلطات القضائية البريطانية

إدارة بنك الريان من فتح حسابات إيداع جديدة لأي شخص "يصنف على أنه قد يستغل خدمات المؤسسة المالية لأغراض إجرامية". وفرضت على البنك عدم تقديم خدماته إلى شخصيات سياسية يمكن أن تكون فاسدة أو إلى أفراد أسرهم أو شركائهم المقربين المعروفين. وتعزف الهيئة هذه الشخصيات بأنها "أفراد قد تجعلهم مناصبهم البارزة عرضة للفساد". واعترف المتحدث باسم بنك الريان المملوك لقطر بالقيود المفروضة على عملياته من قبل السلطات القضائية البريطانية، قائلًا إن البنك اختار الموافقة على وضع "قيود مؤقتة".

على ودائع بعض الأفراد الجديدة بعد مناقشات جمعتها مع الهيئة البريطانية. وأضاف المتحدث "تمثل مكافحة غسل الأموال تحديا مستمرا لجميع البنوك. ويبقى بنك الريان ملتزما بمكافحة الجرائم المالية بجميع أشكالها. يراجع المراقبون في المملكة المتحدة أنظمة المؤسسات وعملياتها المالية بانتظام. ونواصل العمل معهم لتحسين قدرتها باستمرار في هذا المجال الحساس". ويقدم بنك الريان البريطاني المملوك لقطر خدمات مالية لعدد من المنظمات التي تعرف بارتباطها بالإسلاميين المتطرفين. كما تخضع هذه المؤسسة

إدارة بنك الريان من فتح حسابات إيداع جديدة لأي شخص "يصنف على أنه قد يستغل خدمات المؤسسة المالية لأغراض إجرامية". وفرضت على البنك عدم تقديم خدماته إلى شخصيات سياسية يمكن أن تكون فاسدة أو إلى أفراد أسرهم أو شركائهم المقربين المعروفين. وتعزف الهيئة هذه الشخصيات بأنها "أفراد قد تجعلهم مناصبهم البارزة عرضة للفساد". واعترف المتحدث باسم بنك الريان المملوك لقطر بالقيود المفروضة على عملياته من قبل السلطات القضائية البريطانية، قائلًا إن البنك اختار الموافقة على وضع "قيود مؤقتة".

إدارة بنك الريان من فتح حسابات إيداع جديدة لأي شخص "يصنف على أنه قد يستغل خدمات المؤسسة المالية لأغراض إجرامية". وفرضت على البنك عدم تقديم خدماته إلى شخصيات سياسية يمكن أن تكون فاسدة أو إلى أفراد أسرهم أو شركائهم المقربين المعروفين. وتعزف الهيئة هذه الشخصيات بأنها "أفراد قد تجعلهم مناصبهم البارزة عرضة للفساد". واعترف المتحدث باسم بنك الريان المملوك لقطر بالقيود المفروضة على عملياته من قبل السلطات القضائية البريطانية، قائلًا إن البنك اختار الموافقة على وضع "قيود مؤقتة".

إدارة بنك الريان من فتح حسابات إيداع جديدة لأي شخص "يصنف على أنه قد يستغل خدمات المؤسسة المالية لأغراض إجرامية". وفرضت على البنك عدم تقديم خدماته إلى شخصيات سياسية يمكن أن تكون فاسدة أو إلى أفراد أسرهم أو شركائهم المقربين المعروفين. وتعزف الهيئة هذه الشخصيات بأنها "أفراد قد تجعلهم مناصبهم البارزة عرضة للفساد". واعترف المتحدث باسم بنك الريان المملوك لقطر بالقيود المفروضة على عملياته من قبل السلطات القضائية البريطانية، قائلًا إن البنك اختار الموافقة على وضع "قيود مؤقتة".